

القسم الأول

الخطط العامة للتنمية

٢٠١٤/١٣



الإطار العام لخطة التنمية ٢٠١٤/١٣

١/١ ما هو الجديد في خطة عام ٢٠١٤/١٣؟

تُعد خطة التنمية لعام ٢٠١٤/١٣ خطة العام الثاني من المرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الوطني بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. ويأتي الإطار العام للخطة متوافقاً مع المرتكزات الأساسية الواردة بالإطار الاستراتيجي لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الممتدة حتى عام ٢٠٢٢، والسابق طرحه كمقترح لأغراض الحوار المجتمعي، وكذا مع الرؤية التنموية لمصر في المدى الطويل (٢٠٥٠) بأبعادها المختلفة، شاملة الركائز الرئيسية لبناء الاقتصاد المعرفي.

ودون الإخلال بالمُعطيات والمرتكزات السابقة، فإن خطة التنمية لعام ٢٠١٤/١٣ تبرز توجهات جديدة حاکمة للأطر الفكرية للخطة ولمستهدفاتها، وما ينبثق منها من استراتيجيات وسياسات، وما تطرحه بالتالي من برامج ومشروعات تنموية.

ويُمكن إيجاز أهم هذه التوجهات الجديدة لخطة عام ٢٠١٤/١٣ فيما يلي:

- استهداف العدالة الاجتماعية كقوة دافعة للنمو والتوزيع الأمثل للموارد.
- تبني مفهوم النمو الاحتوائي "Inclusive Growth" القائم على المشاركة المجتمعية في جهود التنمية، من ناحية، وفي جني ثمارها، من ناحية أخرى.
- الارتكاز على المبادرة الوطنية للانطلاق الاقتصادي في إطار البرنامج الحكومي للإصلاح المالي والاقتصادي.
- التطبيق الفاعل لمنهج التخطيط بالمشاركة من كافة شركاء التنمية.
- إدماج البُعد المكاني في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الكلية والقطاعية)، وإنجاز نقلة نوعية في تناول الخطة للمشروعات القومية الكبرى.
- تأكيد الإصلاح المؤسسي القائم على الحوكمة الجيدة ومحاربة الفساد الإداري كمدخل أساسي لانطلاق عجلة النمو الاقتصادي وإرساء قواعد العدالة الاجتماعية.

- تأصيل التوجّه نحو اللامركزية لتعزيز المشاركة الديمقراطية على المستوى المحلي ولتفعيل دور السلطات المحلية في منظومة التنمية الشاملة.
 - استحداث مؤشرات الأداء الرئيسية (KPI) لمتابعة إنجازات خطة التنمية وتقويم مستتبعاتها.
- ويتضح من التوجّهات سافة الذكر، ارتباطها الوثيق بأطر الفكر التنموي، ومنهجيات التخطيط، وآليات التنفيذ والمتابعة.



هذا وقد تبلورت هذه التوجّهات الحديثة بصورة جليّة في مرحلة إعداد خطة العام، حيث تم تشكيل مجموعات عمل وفقاً للمحاور الخمسة التالية:

- محور العدالة الاجتماعية.
- محور الاستثمار والتشغيل والتنافسية.
- محور الإصلاح المؤسسي ومحاربة الفساد الإداري.
- محور المشروعات القومية الكبرى.
- محور مؤشرات الأداء الرئيسية.

والمحور الأول والثاني يرتبطان ارتباطاً مباشراً بمنظومة التنمية "ثلاثية الأبعاد" (النمو - التشغيل - العدالة الاجتماعية)، والمحور الثالث، يختص بالإصلاح المؤسسي وما يتطلبه من تطبيق صارم لمبادئ الحوكمة الجيدة المانعة لكافة صور الفساد الإداري (الشفافية - الإفصاح عن المعلومات - الرقابة والمساءلة ..).

أما المحور الرابع، فيؤكد أهمية الأبعاد المكانية لخطط التنمية الاقتصادية، سواء على المستوى الكلي أو القطاعي، وكذا البعد "الحيزي" للمشروعات القومية الذي يخرج عن النطاق المحلي الضيق إلى النطاق الإقليمي الأرحب وما يتطلبه من أطر مؤسسية وتنظيمية جديدة، ومن استحداث نظم إدارية مبتكرة.

والمحور الخامس والأخير، يُبرز أهمية متابعة أداء الخطة في تحقيق مستهدفاتها، مع التركيز بصفة خاصة على مؤشرات الأداء التي تُعبّر بشكل مباشر عما يستشعره المواطن من تحسّن في حياته المعيشية.

ويجدر التنويه أن من أهم ما يُميّز خطة العام ومساراتها وفق المحاور الخمس سالفة الذكر، هو انتقالها من نهج التخطيط التأشيرى إلى نهج التخطيط بالمشاركة من خلال:

- دعوة كافة شركاء التنمية لصياغة أهداف الخطة وأولوياتها وسياساتها.
- طرح البرامج والمشروعات التنموية على مائدة الحوار الوطني بُغية التوصل إلى التوافق المجتمعي.
- إبراز دور كل طرف من الأطراف ذات الصلة، والتحديد الواضح للمسئوليات.

آليات المشاركة

- ✚ مؤتمر / ندوات / ورش عمل
- ✚ مراسلات وأدلة إرشادية
- ✚ حوارات ومناقشات
- ✚ وسائل الاتصال الإلكتروني (الإنترنت / مواقع التواصل الاجتماعي / المواقع الإلكترونية لوزارة التخطيط والوزارات والهيئات ذات الصلة)
- ✚ الحوارات واللقاءات الصحفية والتلفزيونية

الأطراف المشاركة

- ✚ القطاع الحكومي
- ✚ قطاع الأعمال العام
- ✚ تنظيمات القطاع الخاص
- ✚ منظمات المجتمع المدني
- ✚ ممثلو المجالس البرلمانية والأحزاب السياسية
- ✚ ممثلو أجهزة الإعلام
- ✚ ممثلو أجهزة الإدارة المحلية
- ✚ مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية (الجهات المانحة)

٢/١ التحديات الراهنة لخطة التنمية

يُعد اضطراب الأوضاع الأمنية والسياسية - بصورها المختلفة - التحدي الرئيسي الذي تواجهه خطة التنمية، فبدون وضوح الرؤية السياسية واستتباب الأمن وشعور المواطن بالسلامة والأمان، يصعب ترجمة أهداف خطة التنمية إلى برامج عمل فاعلة على أرض الواقع.

ولذا، فإن التحدي الأساسي للخطة يقع - في حقيقة الأمر - خارج دائرة "الاقتصاد"، لارتباطه الوثيق والمباشر بالمنظومة الأمنية والسياسية التي من شأن سلامتها تهيئة المناخ الملائم لدوران عجلة الاستثمار والنمو الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق، تعول الخطة كثيراً على استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية كشرط ضروري = وإن لم يكن كافياً وحده - لإمكان:

- التصدي للتداعيات الراهنة في الحقل الاقتصادي والاجتماعي.
- ضمان فاعلية السياسات وآليات تنفيذ خطة التنمية.
- تحقيق كافة مستهدفات خطة التنمية على النحو المنشود.

وقد عنيت الخطة - أثناء مراحل الإعداد - برصد كافة التحديات الاقتصادية والاجتماعية لجهود التخطيط والتنمية، وذلك كمستتبعات للمناخ السياسي العام.

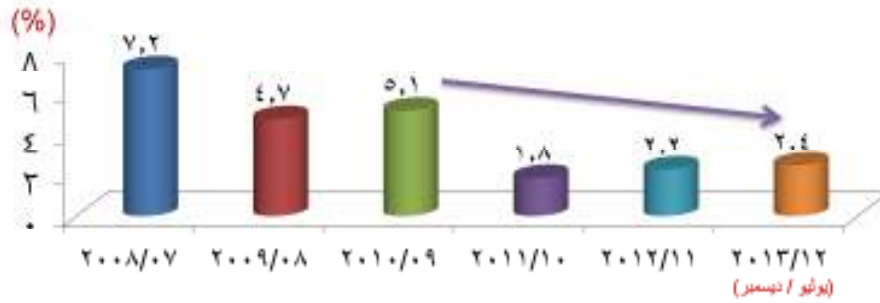
وقد تبلورت أهم هذه التحديات فيما يلي:

✚ **تراجع معدلات النمو الاقتصادي لمستويات بالغة التدني في العامين الأخيرين (٨,١%)**
عام ٢٠١١/١٠، ٢,٢% عام ٢٠١٢/١١، ونحو ٢,٤% خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٣/١٢، بفعل تباطؤ دوران عجلة الإنتاج في كافة القطاعات الاقتصادية السلعية والخدمية، وبصفة خاصة القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة والنمو السريع، وعلى رأسها السياحة والصناعة التحويلية والنقل والتجارة والمقاولات. فالقطاع الأول شهد تراجعاً حاداً في الحركة الوافدة وفي الدخل السياحي المناظر، والقطاع الثاني عانى من التوقف الجزئي أو الكلي لعدد كبير من المنشآت الصناعية، أما أنشطة النقل

والتجارة والمقاولات فجابته انكماشاً ملحوظاً في السوق الداخلي مع تراجع حجم الطلب الكلي من ناحية، واختناقات جانب العرض من ناحية أخرى [شكل رقم (١/١)]

شكل رقم (١/١)

تطور معدلات النمو الاقتصادي

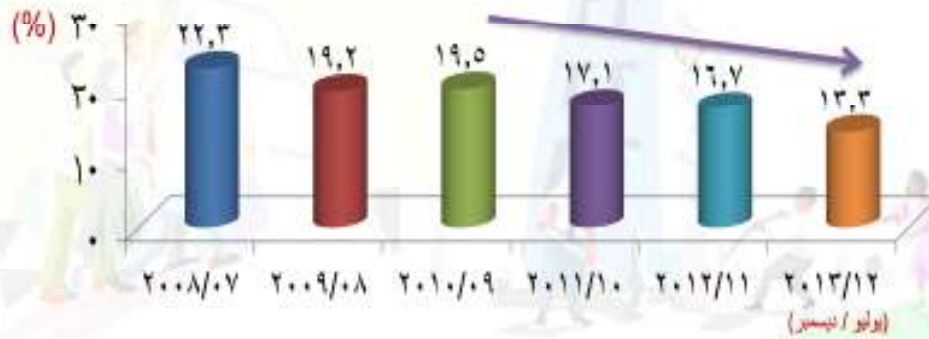


ومع التسليم بأن استهداف معدل نمو اقتصادي مرتفع لن يحقق بالضرورة المكاسب المتوخاه تحت مظلة العدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر والبطالة، إلا أنه مما لا شك فيه أن هناك حداً أدنى للنمو يتعين بلوغه وإلا تعذر تحقيق المستهدفات الأخرى. ولذلك، فإن معدلات النمو المتواضعة في العامين الأخيرين (٢% - ٢,٥%) تُلقى أعباءً جسيمة على خطة التنمية من حيث:

- دفع الطاقات الإنتاجية لتوليد فرص العمل المستهدفة بالخطة في ظل انخفاض معدلات الاستثمار إلى مستويات حرجة [شكل رقم (٢/١)].

شكل رقم (٢/١)

تطور معدلات الاستثمار

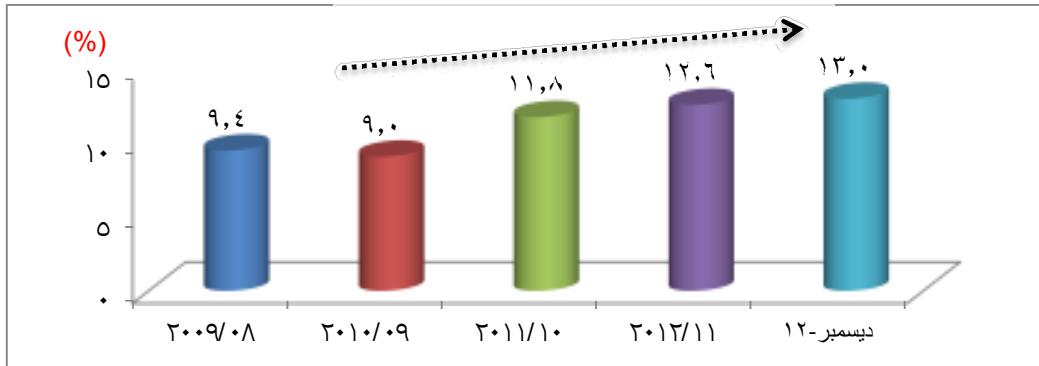


• توفير الموارد العامة للدولة بالقدر الكافي للوفاء بكامل متطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال شبكات الضمان الاجتماعي وبرامج الدعم والخدمات والمرافق العامة .. إلخ، وفي ظل تنامي العجز في الموازنة العامة للدولة.

✚ التصاعد المطرد في معدل البطالة إلى ١٣%، مقابل ٩% منذ سنوات قليلة مضت دلالة على عدم قدرة القطاعات الاقتصادية على توليد فرص عمل كافية لامتصاص الزيادات السنوية في عرض العمل والتي تقدر بنحو ٧٥٠ ألف فرصة كمتوسط سنوي، ناهيك عن المتعطلين المتراكمين عن سنوات سابقة، وقد بلغ عددهم نحو ٣,٥ مليون متعطل بنهاية ديسمبر ٢٠١٢ [شكل رقم (٣/١)].

شكل رقم (٣/١)

تطور معدلات البطالة



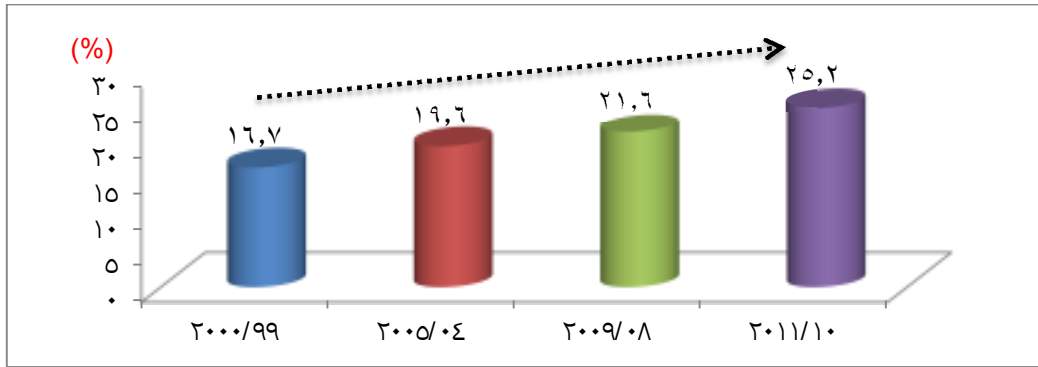
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وإذا كانت تنمية القدرة الاستيعابية لسوق العمل تحتل المرتبة الأولى ضمن حزمة السياسات الرامية لتحقيق العدالة الاجتماعية، فإن تنامي معدلات البطالة ليُمثل تحدياً قوياً أمام الجهود التخطيطية، حيث يطرح التساؤل الرئيسي الذي هو مثار قلق للمخططين وواضعي السياسات الاقتصادية ويتعلق بالسياسات واجبة الاتباع لتنمية القدرات التشغيلية لقطاعات الاقتصاد الوطني لإمكان توفير ما بين ٧٥٠ ألف و ٨٥٠ ألف فرصة عمل جديدة سنوياً على امتداد أجل الخطة، ولإحداث خفض تدريجي في معدلات البطالة السائدة.

✚ تنامي معدلات الفقر إلى نحو ٢٥% من جملة السكان عام ٢٠١١/١٠ مقابل معدلات أقل في الأعوام السابقة [شكل رقم (٤/١)]، وهي ظاهرة خطيرة بكل المقاييس تعكس عدم المساواة في توزيعات الدخل في الحقبة الماضية، وقصور سياسات النمو الاقتصادي في إحداث التقارب بين مستويات الدخل، ومن ثمّ انطلاق الدعوة في ثورة ٢٥ يناير لتحقيق العدالة الاجتماعية.

شكل رقم (٤/١)

تطور معدلات الفقر



المصدر: بحث الدخل والإنفاق واستهلاك الأسرة، ١٠/٢٠١١، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

فعندما يعكس نمط توزيع الدخل أن أفقر ٢٠% من السكان يحصلون على ٩,٥% فقط من الدخل، في حين يحظى أغنى ٢٠% من السكان بنحو ٣٩,٣% من الدخل، فلا بد أن هناك خطأ جسيماً يتعيّن تداركه من منظور العدالة الاجتماعية وذلك بمراجعة الهيكل الحالي لتوزيع الدخل وتصحيح الاختلالات القائمة، ولا سيما إذا ما أخذ بعين الاعتبار التفاوتات الإقليمية البارزة في معدلات البطالة والفقر، والتي تُضيف - بجانب البُعد القومي - البُعد الإقليمي من حيث تنامي معدلات البطالة في الحضر قياساً بالريف، وفي المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه البحري مقارنة بمحافظات الوجه القبلي ومحافظات الحدود، وكذلك التفاوتات الإقليمية في معدلات الفقر والتي تصل إلى ذروتها في ريف محافظات الوجه القبلي [شكل رقم (٥/١)].

شكل رقم (٥/١)

تطور التفاوتات الإقليمية في معدلات البطالة والفقر

(أ) معدلات البطالة



(ب) معدلات الفقر

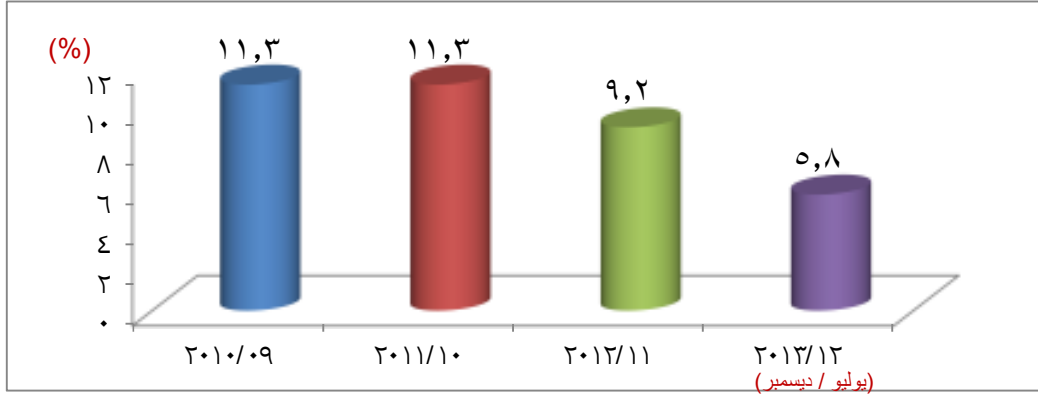


المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

تزايد الضغوط التضخمية، وبالرغم من تراجع معدلات التضخم إلى نحو ٦% في النصف الأول من عام ٢٠١٣/١٢ نتيجة اطراد تراخي النشاط الاقتصادي والسيولة المحلية وتباطؤ الطلب السوقي، بالمقارنة بمعدلات تجاوزت ١١% في عامي ٢٠١٠/٠٩ و ٢٠١١/١٠ [شكل رقم (٦/١)]، إلا أنه من المتوقع تصاعد الاتجاهات التضخمية بدرجة ملموسة في المدى القريب في ظل تطورات سوق الصرف وارتفاع فاتورة الاستيراد وإعادة هيكلة نظام الدعم، وهو الأمر الذي يتعين احتواؤه تفادياً لتأثيراته السلبية، وخاصة على ذوي الدخل الثابتة والطبقات الفقيرة.

شكل رقم (٦/١)

تطور معدلات التضخم

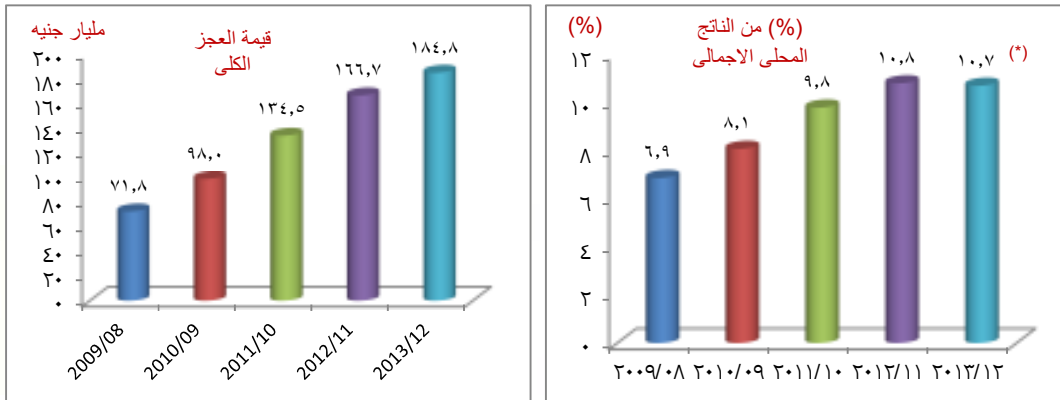


المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

➡ التزايد المطرد في عجز الموازنة العامة للدولة، ليصل العجز الكلي المقدر لعام ٢٠١٣/١٢ إلى نحو ١٨٥ مليار جنيه مقارنة بنحو ١٣٥ مليار جنيه عام ٢٠١١/١٠، وبنحو ٧٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٩/٠٨، ومشكلاً بذلك نحو ١١% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي الأخير (٢٠١٢/١١) [شكل رقم (٧/١)].

شكل رقم (٧/١)

تطور عجز الموازنة العامة



(*) تقديري (٩١,٥ مليار جنيه فعلي خلال النصف الأول من العام، بنسبة ٥,١% من الناتج المحلي الإجمالي)

المصدر: وزارة المالية.

تزايد الاختلافات في ميزان المدفوعات، وأبرزها:

- تصاعد العجز في الميزان التجاري والميزان الكلي إلى نحو ٣٢ مليار دولار
١١,٣ مليار دولار على التوالي في عام ٢٠١٢/١١، مقارنة بقيم أقل حدة في
الأعوام السابقة [شكل رقم (٨/١)].

شكل رقم (٨/١)

تطور عجز الميزان التجاري والميزان الكلي



(*) تقديري

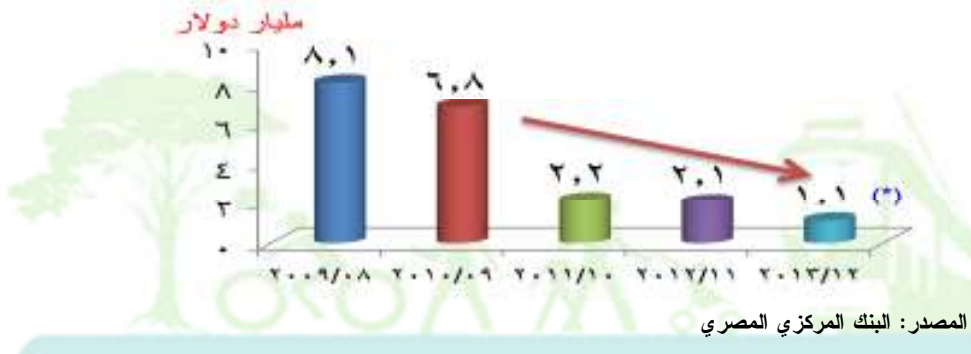
تحقق فائض في الميزان الكلي عام ٢٠١٠/٠٩ قدره ٣,٤ مليار دولار، بنسبة ١,٥% من الناتج.

المصدر: البنك المركزي المصري.

- التراجع الكبير في صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ٨,١ مليار دولار عام ٢٠٠٩/٠٨ إلى الربع تقريباً (٢,١ مليار دولار عام ٢٠١٢/١١) في ظل المناخ غير الموافق للاستثمار الخاص [شكل رقم (٩/١)].

شكل رقم (٩/١)

تطور صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة

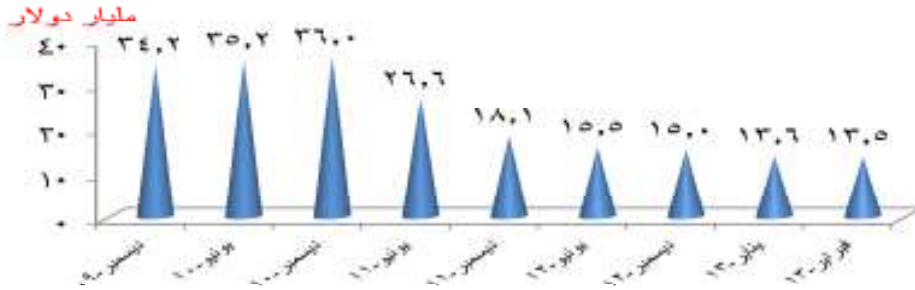


المصدر: البنك المركزي المصري

- التناقص المطرد والحاد في الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي، والتي بلغت أدنى مستوياتها (١٣,٥ مليار دولار في فبراير ٢٠١٣) [شكل رقم (١٠/١)].

شكل رقم (١٠/١)

تطور الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي

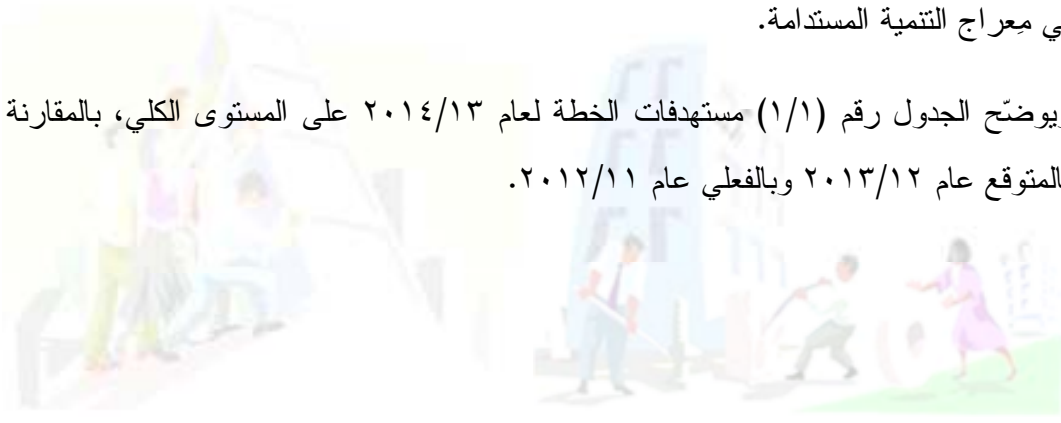


٣/١ مستهدفات خطة التنمية ٢٠١٤/١٣:

راعت خطة التنمية الوسطية والاعتدال عند طرح مستهدفاتها لعام ٢٠١٤/١٣ درءاً لطموحات صعبة المنال في ظل التحديات الراهنة، وتجنباً لواقع قد تفرض مُعطياته الجنوح لمستهدفات متواضعة لا تُهيئ فكاكاً من الأوضاع القائمة، ولا تحظى بالتالي بالقبول العام.

وفي إطار هذه الوسطية، جمعت الخطة بين اعتباري "الطموح" و"الواقعية" بصورة متوازنة بمراعاتها لتحديات الوضع الراهن وانعكاساتها المستقبلية من ناحية، ولقدرات الاقتصاد الوطني على النمو من ناحية أخرى، في ظل ما يتمتع به من مقومات وإمكانات تُهيئ له السبيل للانطلاق في معراج التنمية المستدامة.

ويوضّح الجدول رقم (١/١) مستهدفات الخطة لعام ٢٠١٤/١٣ على المستوى الكلي، بالمقارنة بالمتوقع عام ٢٠١٣/١٢ وبالفعلي عام ٢٠١٢/١١.



جدول رقم (١/١)

مستهدفات خطة التنمية ٢٠١٤/١٣

(مستهدف)	(متوقع)	(فعلي)	البيان
٢٠١٤/١٣	٢٠١٣/١٢	٢٠١٢/١١	
%٣,٨	%٢,٦	%٢,٢	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي (%)
%٢,١	%٠,٦	%٠,٢	معدل نمو دخل الفرد الحقيقي (%)
٢٩١	٢٦٥	٢٥٨	الاستثمارات الكلية (مليار جنيه)
٨٠٠	٧٠٠	٥٠٠	فرص العمل الجديدة (بالآلاف)
%١٢,٤	%١٣,٠	%١٢,٦	معدل البطالة (%)
%٢٤	---	%٢٥,٢ (١٠/٢٠١١)	معدل الفقر (%)
١٨٦,٠	٢١٧,٦	١٦٦,٧	قيمة العجز الكلي (مليار جنيه)
%٩,١	%١٢,٥	%١٠,٨	عجز الموازنة العامة (% من الناتج)
%٥,٢	%٧,٣	%١٠,٤	عجز ميزان المعاملات الجارية (% من الناتج)
٠,٦	٦,٥	١١,٣	عجز الميزان الكلي (مليار دولار)
٢٢,٥	١٩,٠	١٥,٥	الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي (مليار دولار)

أما على المستوى القطاعي، فيمكن إيجاز مستهدفات الخطة للأنشطة السلعية والخدمات الإنتاجية والاجتماعية على النحو التالي:

- تنفيذ أعمال البنية الأساسية والاستصلاح الداخلي لمساحة ١٣١ ألف فدان خلال عام الخطة.
- تكرير ٣٣ مليون طن زيت خام ومكتثفات، وإنتاج نحو ٣٩ مليون طن منتجات بترولية وبتروكيماوية، بنسبة زيادة ١٥% عن المتوقع عام ٢٠١٣/١٢.
- زيادة ناتج الصناعة التحويلية غير البترولية بمعدل نمو حقيقي لا يقل عن ٤,٣%.
- التوسع في الطاقة الكهربائية المولدة بمعدل نمو يناهز ٧,١%.

- نمو ناتج قطاع التشييد والبناء بنسبة تناهز ٦,٢% خلال عام الخطة.
 - زيادة إيرادات قناة السويس إلى ٥,٣٥ مليار دولار عام ٢٠١٤/١٣.
 - زيادة الدخل السياحي إلى ١٠,٧ مليار دولار خلال عام ٢٠١٤/١٣، مقارنة بالمتوقع (٩,٨ مليار دولار) عام ٢٠١٣/١٢.
 - تنمية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمعدل نمو يناهز ٥% في عام الخطة.
- وفيما يخص الخدمات الاجتماعية، فتشمل المستهدفات الكمية الرئيسية ما يلي:

✚ التعليم قبل الجامعي:

- خفض نسبة الأمية (١٠ سنوات فأكثر) من ٢٢,٣% في ٢٠١٣/١٢ إلى ٢١% في عام الخطة، باستهداف التحاق ٣ مليون فرد في برنامج محو الأمية، وتحرير أمية نحو مليون فرد.
- إضافة نحو ١,٥ ألف فصل للملحقين برياض الأطفال.
- قبول نحو ٤,٩ مليون تلميذ في مختلف المراحل التعليمية.
- تجهيز وتشغيل نحو ٤٠ ألف فصل جديد.
- استكمال إنشاء وتجهيز نحو ١١ ألف فصل مُرحّلة من خطة عام ٢٠١٣/١٢.
- التجهيز التقني لما يربو على ٥٠٠ مدرسة تعليم فني.

✚ التعليم الجامعي والعالي والبحث العلمي

- الارتفاع بمعدل القيد في التعليم الجامعي إلى ٣٥% عام ٢٠١٤/١٣.
- زيادة نسبة المقيدين بالتعليم العالي الفني والتقني إلى نحو ١٨% من جملة المقيدين بالتعليم الجامعي والعالي.
- الارتفاع بنسبة الطلبة المقيدين بالأقسام والكليات العملية إلى نحو ٢٦% من جملة المقيدين
- زيادة أعداد الجامعات الحكومية والخاصة إلى ٤٣ جامعة في عام الخطة.

• إيفاد نحو ٣٧٠٠ مبعوثاً للدراسة بالخارج خلال عام ٢٠١٤/١٣، بنسبة زيادة نحو ١٦% عن العام السابق.

• توجيه ما يربو على مليار جنيه للإنفاق الاستثماري على البحث العلمي في عام الخطة.

الرعاية الصحية:

- مواصلة خفض معدلات وفيات الأطفال والأمهات.
- زيادة معدلات التطعيم ضد الأمراض للأطفال (١٢ - ٢٣ شهراً) للوصول إلى التطعيم الكامل ١٠٠% [الشلل / الحصبة / الالتهاب الكبدي / الدرن / التطعيم الثلاثي].

خطة ٢٠١٤/١٣	٢٠٠٩	٢٠٠٥	البيان
			معدلات وفيات الأطفال لكل ألف مولود
٥,٤	٨,٤ (٢٠٠٧)	٩,٢	- حديثي الولادة
٩,٥	١١,٦	٢٠,٥	الأطفال الرضع (أقل من سنة)
١٩,٧	٢٤,٠	٢٦,٢	الأطفال دون سن الخامسة
٤٧,٥	٥٥ (٢٠٠٨)	٥٣ (٢٠٠٦)	معدلات وفيات الأمهات (لكل ١٠٠ ألف مولود حي)

• زيادة أعداد المنتفعين بالتأمين الصحي من ٥٢% من جملة السكان عام ٢٠٠٧ إلى ٦٠% في عام ٢٠١٤/١٣ ، مع تطوير النظام الحالي للتأمين لزيادة فاعلية الخدمات المقدمة للمواطنين.

• رفع معدلات الخدمة الطبية بوزارة الصحة على النحو التالي:

خطة ٢٠١٤/١٣	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٨	معدلات الخدمة لكل عشرة آلاف من السكان
٨,٣	٧,٧	٧,٥٨	٦,٨٦	طبيب بشري
١,٦٨	١,٤	١,٣٢	١,٢٥	طبيب أسنان
٢,٤٤	٢,٢	١,٩٦	١,٥٩	صيدلي
١٤,٨٥	١٣,٨	١٤,٠	١٤,٢٥	هيئة تمريض

الإسكان والمرافق العامة:

- توفير ١٧٥ ألف وحدة سكنية للفئات ذات الدخل المحدود في إطار البرنامج القومي للإسكان الاجتماعي.
- توفير ٢٥٠ مليون جنيه قروضاً ميسرة من بنك الاستثمار القومي للإسكان الشعبي (إسكان محافظات / تعاونيات البناء والإسكان، مشروعات الإسكان بوزارة الإسكان).
- توفير ٥٠ ألف قطعة أرض سكنية عائلية صغيرة مرفقة لمتوسطي الدخل بنظام القرعة العلنية محدّدة السعر.
- زيادة متوسط نصيب الفرد من الطاقات المتاحة من مياه الشرب إلى ٣٦٧ لتر/يوم عام ٢٠١٤/١٣، وزيادة طاقات التصريفات لمحطات التنقية إلى نحو ١٤ مليون م^٣/يوم في عام الخطة.

٤/١ أولويات خطة التنمية:

تتبلور أولويات خطة التنمية حول القضايا الأساسية المتعلقة بعجلة الإنتاج وخفض عجز الموازنة العامة، ومحاربة الفساد الإداري، بالإضافة إلى قضايا البطالة والعدالة الاجتماعية. وفيما يلي عرض موجز لأولويات الخطة والتي تُعبّر - في واقع الأمر - عن توجهاتها إزاء القضايا سالفة الذكر.

⊕ التصدي للمشكلات العاجلة لإعادة دوران عجلة الإنتاج، وأبرزها:

- النقص الحاد في المواد البترولية وعدم انتظام عمليات التوريد والتوزيع (السولار / البنزين / البوتاجاز / الغاز الطبيعي).
- التوقف الكلي أو الجزئي لعددٍ من المشروعات الصناعية في ظل الإضرابات والاعتصامات والمطالب الفئوية.
- التعثر المالي لبعض شركات الاستثمار العاملة في الحقل الصناعي والسياحي وأعمال المقاولات نتيجة ركود السوق في ظل الأوضاع الراهنة.

• المنازعات القانونية والمالية مع بعض الشركات الكبرى العاملة في المجال العقاري والصناعي واستصلاح الأراضي.

⊕ تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة للتخفيف من الضغوط التضخمية وأعباء خدمة الدين، ولخفض تكلفة الاقتراض وعدم مزاحمة القطاع الخاص في التمويل المصرفي.

⊕ توفير الحماية الاجتماعية للفئات الأقل دخلاً والفئات المتضررة من التداعيات الاقتصادية للثورة من خلال إصلاح نظام الدعم ومد مظلة شبكات الضمان الاجتماعي.

⊕ محاربة الفساد الإداري والتطبيق الحازم لقواعد الحوكمة الجيدة وإعادة هيكلة نظام الأجور والمرتبات وغيرها من الآليات.

⊕ استكمال المشروعات التي قارب تنفيذها على الانتهاء (باعتبارها أقل تكلفة ومخاطرة وأسرع استرداداً للعائد بالمقارنة بإنشاء طاقات إنتاجية جديدة).

⊕ التوسع في المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والعمل الحر من منظوري التشغيل والعدالة الاجتماعية.

⊕ تفعيل برامج الاستهداف الجغرافي للمناطق الفقيرة وفقاً لخريطة الفقر «المحدثة»، وبرامج تطوير المناطق العشوائية وبرامج الإسكان الاجتماعي باعتبارها ركائز أساسية لتحسين الأحوال المعيشية للشرائح السكانية الأقل دخلاً.



